

المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

إعداد / محسن عوض

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الوطن العربي طبقاً للمعايير الدولية التي استقر عليها إجماع الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها البلدان العربية وقد وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع حكومة جمهورية مصر العربية في ٦ مايو/أيار ٢٠٠٠. وحصلت على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٨٩، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في العام نفسه، وحازت صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣، وارتبطت بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بفترة العلاقات التنفيذية في العام ٢٠٠٤.

**المنظمة العربية لحقوق الإنسان
لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين**

الناشر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان
المؤلف: محسن عوض
رقم الإيداع (٢٠١٣/٢٦٢٤٧)

يولد جميع الناس أحراراً ومنتساوين في الكرامة والحقوق،
وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء
(المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

إعزاً، إلي كل الذين ضحوا من أجل أن ينعم المجتمع العربي

بالكرامة الإنسانية

على أنشطتي !

أمين عام

الجمعية العربية لحقوق الإنسان



قائمة المحتويات

- ٧ تحديات النشأة.....
- ١٠ تحدي الاستقلالية.....
- ١٢ التحدي التنظيمي في واقع قانوني متغير.....
- ١٣ تحدي الديمقراطية والإدارة الرشيدة.....
- ١٤ تحدي الموارد.....
- ١٧ المنظمة من الصمود إلى الانطلاق:
قراءة في مواقف المنظمة
- ١٩ ○ الاحتلالات الأجنبية.....
- ٢١ ○ النزاعات الداخلية المسلحة.....
- ٢١ ○ الإرهاب ومكافحته.....
- ٢٣ ○ الثورات والانتفاضات والحركات الاحتجاجية.....
- ٢٤ ○ حقوق الفئات الخاصة والمهمشين.....
- ٢٦ ○ الحالات الفردية: منصور الكيخيا دراسة حالة.....
- ٢٨ ○ مفاهيم حقوق الإنسان.....
- ٢٩ خاتمة.....
- ٣١ لائحة الشرف.....
- ٣٣ لائحة المكرمين في العيد الفضي للمنظمة.....
- ٣٥ من إصدارات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.....



المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين

نشأت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العام ١٩٨٣ في سياق قانوني وسياسي وثقافي غير موات لحقوق الإنسان في الوطن العربي، فعلى المستوى القانوني، كانت قوانين الجمعيات -حيثما وجدت- تتراوح بين الحظر والتقييد. وكان مفهوم حقوق الإنسان يعاني من التباسات بسبب تضارب المرجعيات، والتوظيف الغربي لاستعماله في تقويض الأيديولوجية الشيوعية والضغط على الاتحاد السوفيتي، فيما كانت الحريات العامة مأزومة على امتداد المنطقة طويلاً وعرضاً بدرجات متفاوتة.

وفي هذا السياق المُقيد قانوناً، والملتبس ثقافة، والمأزوم سياسياً، جاءت جهود تأسيس المنظمة بمثابة سباحة ضد التيار.

تحديات النشأة

كانت فكرة تأسيس منظمة عربية لحقوق الإنسان موجودة على الساحة العربية منذ العام ١٩٦٨، لكنها لم تأخذ زخمها إلا في العام ١٩٨٣ عندما دعا اجتماع ضم عددًا من المفكرين العرب في تونس إلى مؤتمر تأسيسي لإنشاء هذه المنظمة، وقد تبنى مركز دراسات الوحدة العربية برئاسة الدكتور "خير الدين حسيب" هذه الفكرة، ودعا إلى المؤتمر التأسيسي للمنظمة في أعقاب ندوة ينظمها المركز حول "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي".

ومنذ اللحظة الأولى تعذر على منظمي الندوة والمؤتمر التأسيسي أن يحصلوا على موافقة أي دولة عربية بعقدتهما على أرضها، وكان مؤسفاً، بقدر ما كان معبراً، أن اضطر هؤلاء لعقد الندوة والمؤتمر في أقرب مكان للمنطقة

العربية، فعدوهما في مدينة ليماسول (قبرص) وأعلنوا تأسيس المنظمة، وانتخبوا قياداتها، وقرروا أن يكون مقرها في القاهرة.

وفي القاهرة شرعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العمل على الفور، لكن واجهت منذ اللحظة الأولى إشكالية اكتساب الوضع القانوني، في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. واستمرت تعمل كأمر واقع. حتى حلول موعد عقد الجمعية العمومية للمنظمة في العام ١٩٨٦ وإصدار تقرير عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي، حيث فوجئ أمين عام المنظمة باتصال من وزير الداخلية يعترض على عقد الاجتماع على أساس عدم قانونية وجود المنظمة في مصر.

خاضت المنظمة سجالاتاً قانونياً مع الحكومة المصرية أمام القضاء الإداري والدستوري حول شرعية وجودها، وسعت لعقد جمعيتها العمومية في السودان الذي كان قد انتقل إلى الحكم الديمقراطي. ولم يرحب السودان بذلك فحسب بل احتضن المناسبة وأحالها إلى منبر للحوار بين دعاة حقوق الإنسان والحكومة السودانية، على نحو أعطى دفعة قوية للمنظمة حتى يمكن القول بأنها كانت بمثابة الميلاد الثاني للمنظمة.

جرت مواجهة أخرى عندما حاولت المنظمة الحصول على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في فبراير/شباط ١٩٨٧، حيث بادر مندوبو الحكومات العربية بالعمل على إحباط طلب المنظمة، وكالوا لها اتهامات عديدة، تتراوح بين الإساءة إلى سمعة الدول العربية، إلى أنها ذات طابع سياسي وتهجمي، وأنها تحاول أن تبتث الفرقة والفوضى بين الدول العربية جميعها. وأفضى ذلك إلى تأجيل نظر الطلب، ولكنها على غير قصد منها، أسدت صنيعةً للمنظمة، فقد لفتت انتباه الرأي العام العربي والدولي بقوة للدور الذي تقوم به في خدمة قضية حقوق الإنسان في المنطقة، فخرجت عشرات من التعليقات

الصحفية تؤازر المنظمة بعد التعنت الذي أظهرته الحكومات. كما تلقت المنظمة مئات من خطابات التشجيع من كل أنحاء العالم.

لكن في واقع بيئة إقليمية سريعة التغيير بفعل العواصف السياسية كالشرق الأوسط، شهدت المنطقة سلسلة من التطورات كان لها أثر إيجابي على المنظمة، ومن أبرزها تغييرات ٧ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٧ في تونس، وإنهاء الأحكام العرفية في الأردن في العام ١٩٨٩، وتحقيق الوحدة بين شطري اليمن في العام ١٩٩٠، وانفتاح النظام في المغرب على المعارضة في التسعينيات، وتغيير قانون الجمعيات في مصر عام ٢٠٠٠، وقد عززت هذه التطورات من وجود المنظمة في عدد من البلدان العربية بتأسيس أفرع أو الارتباط بمنظمات عضوة. ونجحت في عقد اتفاق مقر مع الحكومة المصرية كفل لها حصانة مقرها ومستنداتها وأموالها من أي قرار إداري.

لم تكن كل المتغيرات بالطبع إضافة إلى رصيد المنظمة، بل كان بعضها خصماً من هذا الرصيد، ومثل بعضها كوارث حقيقية حلت بالمنظمة. حيث أطاح انقلاب يونيو/حزيران ١٩٨٩ العسكري في السودان بأهم فرع للمنظمة. وأفضى غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠ إلى انقسام سياسي في العالم العربي كاد يشق صفوف المنظمة خلال حرب تحرير الكويت. وفي العام ١٩٩٣ اكتوت المنظمة بالصراع بين السلطات الليبية والمعارضة، واختفى المعارض الليبي أ. منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا السابق وعضو مجلس أمناء المنظمة في ظروف غامضة عقب اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة في القاهرة في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ في جريمة نفت المسؤولية عنها الحكومتان المصرية والليبية، ويعوز المنظمة فيها الدليل رغم كل ما بذلته، وتبدله من جهود، وقُتل رئيس فرع المنظمة في الجزائر الأستاذ يوسف فتح الله في العام ١٩٩٤ في سياق العنف المتبادل بين

الحكومة الجزائرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي العام نفسه قضت الحرب في اليمن عملياً على فرع المنظمة المهم في هذا البلد.

في كل الأحوال خلفت هذه المتغيرات بوجهيها الإيجابي والسلبي واقعاً جديداً في علاقة المنظمة بالحكومات العربية، فبعد النظرة الحدية المعادية للمنظمة على الساحة العربية تخلق نهج جديد ينحو إلى التعارض في بعض المجالات، والتحاور في بعضها.

تحدي الاستقلالية

كان التحدي الثاني من تحديات النشأة هو حفاظ المنظمة على استقلالها في واقع يعاني استقطاباً أيديولوجياً وسياسياً حاداً على مستوى النظم والمجتمعات العربية، على المستويين الوطني والقومي. فالحكومات كانت -ولا يزال بعضها- تعتبر منظمات حقوق الإنسان منظمات معارضة، وكانت تنتهج سياسة تسعى إما إلى احتوائها أو القضاء عليها. وفي الوقت نفسه كانت الأحزاب السياسية ولا تزال تجد في منظمات المجتمع المدني عموماً، وتلك العاملة في مجال حقوق الإنسان خصوصاً متنفساً لحركتها وسط القيود المشددة التي تعاني منها، ومن ثم تسعى إلى الهيمنة عليها. كما كانت حدة الاستقطاب والمحاور العربية في أوجها، وانعكست بشدة على مؤسسات العمل القومي بشقيها الرسمي والأهلي في محاولات الاختراق والاستحواذ والإقصاء.

أعلنت المنظمة منذ البداية أنها ليست ضد الحكومات العربية، ولكنها ضد الانتهاكات التي ترتكبها هذه الحكومات، كما أعلنت أيضاً أنها ليست حليفاً للأحزاب السياسية إلا بمقدار ما تتعرض له هذه الأحزاب من انتهاك حقوقها القانونية وممارستها الحزبية.

وعززت المنظمة هذا الإعلان المبدئي بقيود إجرائية بدءًا بحظر قبول تمويل حكومي، إلى اشتراط التعددية الاجتماعية والسياسية في هيكلها القيادية، ومعالجة ما قد يعترى صيغة هذه التعددية من جراء الانتخابات في هيئاتها القيادية والهيئات المديرة للمنظمات العضوة. وكذا عدم الجمع بين مسؤوليات قيادية في العمل في المنظمة ومسؤوليات قيادية في العمل الحزبي، وكذلك بتجميد عضوية أي مسئول قيادي في الهيئات القيادية للمنظمة يتبوأ مسؤوليات وزارية في بلده أو مناصب حكومية رئيسية، لحين انتهاء فترة ولايته الرسمية.

حققت هذه الضمانات درجة عالية من الاستقلالية للمنظمة في مواجهة محاولات الهيمنة الحزبية، مكنتها من معالجة بعض الاختلالات المحدودة التي شهدتها بعض الأفرع دون أن تفقد شركاءها الاجتماعيين.

لكن دفعت المنظمة ثمن استقلالها عن الحكومات والمحاور العربية غالبًا، وشمل ذلك -على نحو ما سبقت الإشارة- محاولة حظر نشاط المنظمة، وعرقله علاقاتها الدولية، وقتل وخطف وحبس عدد من قياداتها، وشن حملات إعلامية عليها..

لكن بعيدًا عن اتهامات الحكومة للمنظمة والضغط التي مارسها عليها وهو أمر مفهوم يبقى السؤال المهم: هل أُنزَّ انبثاق المنظمة من ثنايا التيار القومي على جدول أعمالها واستقلال مواقفها؟ كثيرًا ما تعرضت المنظمة لادعاءات بذلك، بل أحيانًا ما اصطنعت مواقف لشن حملات على المنظمة انطلاقًا من هذا المدخل. ولا ينكر الكاتب أن جدول أعمال المنظمة تأثر بانشغالات الفكر القومي، ولا يوجد في ذلك غضاضة، ولا تعارض مع جدول أعمال حقوق الإنسان، فإذا كانت المنظمة أعطت أسبقية أولى لحق تقرير المصير وإنهاء احتلال الأراضي العربية ووقف العدوان عليها مثلاً، فإن أسبقيات حقوق الإنسان نفسها تضع هذا

الحق في صدر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ويجرم ميثاق المحكمة الجنائية الدولية العدوان. وبالمثل كافة مفردات اللائحة الدولية لحقوق الإنسان. بما في ذلك القضايا الحساسة مثل حقوق الجماعات الإثنية المختلفة. وإذا كانت المنظمة لا تنساق وراء الدعوة إلى تفتيت وحدة التراب الوطني في القضايا الإثنية فإن الإعلان العالمي لحقوق الأقليات نفسه لم يفعل بالمثل. ولا أظن أن المنظمة كانت مطالبة بالتخلي عن الدفاع عن حقوق وردت في الشرعة الدولية لمجرد أنها تماثل انشغالات الفكر القومي.

أما بخصوص استقلال المنظمة عن التيار القومي فهو سؤال ملتبس، وكان الأجدر أن يطرح على نحو مختلف، وهو: هل هادنت المنظمة انتهاكات ترتكبها أنظمة أو أحزاب ترفع الشعارات القومية؟ والإجابة الفورية هي النفي، ويدعي الكاتب أن أي دراسة لتحليل مضمون أدبيات المنظمة ستصل إلى هذا الاستنتاج، بل وربما تصل إلى أنها اهتمت بضحايا التيار الإسلامي على نحو أكبر في سياق استفحال النزاع بين الحكومات وهذا التيار.

التحدي التنظيمي في واقع قانوني متغير:

عمد مؤسسو المنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ البداية إلى تحديد شكل تنظيمي يتناسب مع طبيعة المنظمة كمنظمة إقليمية في واقع يتباين فيه مستوى التطور القانوني والسياسي بين بلدانها، ومستوى الاستعداد لتقبل منظمة حقوق الإنسان من عدمه، ووجود منظمات وطنية في عدد محدود من البلدان العربية إلى غير ذلك من اعتبارات.

بناء على ذلك اختار مؤسسو المنظمة شكلاً تنظيمياً يجمع بين عضوية المنظمات وعضوية الأفراد، وهو شكل تنظيمي غير شائع، حيث كان السائد عندئذ إما تنظيمات عضوية فردية أو ذات عضوية مؤسسات. وأتاح هذا التنظيم للعضوية

الفردية إطاراً للعمل والتمثيل في الجمعية العمومية للمنظمة من خلال المجموعات القطرية.

كما أضفى مزيداً من المرونة على العضوية المؤسسية باختيار إضافي بين أن تكون المنظمة الوطنية فرعاً للمنظمة، أو تكون عضواً مؤسساً بها. لكن أظهرت التطورات عدة إشكاليات تنظيمية رئيسة تنبع من الواقع الاجتماعي والقانوني في بعض البلدان العربية أدت إلى تحول معظم الأفرع إلى صيغة المنظمات العضوة. حتى يتاح لها التسجيل وفقاً للقانون الوطني. كما ظهر ميل داخل المنظمات العضوة لصيغة العضوية المؤسسية بدلاً من الأفرع، بحيث أصبحت الصفة الغالبة لعضوية هي العضوية المؤسسية.

تحدي الديمقراطية والإدارة الرشيدة

تتكون هياكل المنظمة من جمعية عمومية، تعقد كل ثلاث سنوات، من أعضاء مجلس الأمناء وممثلين للأفرع والمنظمات العضوة والمجموعات القطرية. وتعد أعلى سلطة في المنظمة، وتنتخب مجلساً للأمناء من ٢٠ عضواً يتم انتخابهم على أساس فردي وليس تنظيمي، ويحق لمجلس الأمناء ضم خمسة أعضاء لتصحيح الاختلالات التي تنشأ في التمثيل الجغرافي للمنظمة أو تمثيل النساء، أو تمثيل الشباب. وينتخب رئيس مجلس الأمناء نائباً لرئيس مجلس الأمناء وأميناً عاماً، وثلاثة أعضاء آخرين يشكلون في مجموعهم اللجنة التنفيذية للمنظمة. وتعقد اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعين دوريين على الأقل كل عام، وتنتظر في القضايا التنظيمية والبرامج التي يقدمها الأمين العام، وتنتظر في التقارير الأدبية والمالية وتقارير مراجع الحسابات قبل إحالتها لمجلس الأمناء. ويختص الأمين العام بالإدارة اليومية للمنظمة، ويعاونه فريق فني وإداري برئاسة مدير تنفيذي، ويتحدث باسم المنظمة.

وتقوم هياكل المنظمة بأكملها على أساس ديمقراطي، ويعد ذلك شرطاً أساسياً من شروط العضوية المؤسسية، وقد تداول على رئاسة المنظمة منذ تأسيسها وعبر الانتخابات خمسة من قيادات المنظمة، كما تداول على مسؤولية الأمين العام أربعة أمناء عامين، وتجددت عضوية مجلس الأمناء بنسبة ٩٠% من عضوية المجلس. وشغلت النساء عضوية المجلس بنسبة تتراوح بين ٢٠% إلى ٢٥%، كما شغلن مواقع في اللجنة التنفيذية، ومنصب نائب رئيس مجلس الأمناء.

وتعتمد المنظمة مبدأ الشفافية التام في كل شئونها المالية، فتفصل بين سلطة القرار المالي وسلطة تنفيذه، ويضع أمين الصندوق ميزانية المنظمة بالتعاون مع الأمانة العامة، ويتم اعتمادها من اللجنة التنفيذية ومجلس الأمناء، وتتم مراجعة الحساب الختامي من جانب مكتب مراجعة مستقل، كما تتم مراقبة الإنفاق عبر أربعة مستويات تنظيمية هي: أمين الصندوق، واللجنة التنفيذية، ومجلس الأمناء، والجمعية العمومية للمنظمة.

وهكذا تتمثل المنظمة كل ما تدعو إليه من مبادئ الديمقراطية الداخلية، فجميع مواقعها بالانتخاب، وتلتزم مبدأ تداول المسؤولية، وتحرص على تمثيل النساء والشباب في المواقع القيادية، وتعتمد الشفافية التامة في كل شئونها المالية.

تحدي الموارد

اعتمدت الموارد المالية للمنظمة منذ نشأتها على ثلاثة مصادر رئيسية: اشتراكات العضوية، وتبرعات الأعضاء والمؤازرين، وعائد ودیعة تبرعت بها الدكتورة سعاد الصباح، بينما حظرت المنظمة على نفسها التمويل من مصادر

حكومية للحفاظ على استقلاليتها.

وقد تعرضت مصادر تمويل المنظمة لمتغيرات عديدة، فالاشتراكات تراجعت تراجعاً شديداً بحكم تحول معظم أفرع المنظمة إلى مؤسسات عضوة انساقاً مع قوانين بلدانها، كما تعرضت تبرعات الأعضاء لتذبذب كبير، فتقلصت أحياناً لاعتبارات سياسية مثل حرب الخليج الثانية التي أثرت بحدة على تبرعات أعضاء المنظمة من الكويت والعراق، ومن العاملين في البلدين، ومن عرب المهجر الذين تأثرت مصالحهم بحرب الخليج الثانية، وتأثرت مرة أخرى بالأزمة المالية العالمية التي أثرت على الممولين المقتردين من أعضاء المنظمة.

وفي غضون هذه المتغيرات تناولت مجالس الأمناء المتعاقبة سبل التفاعل مع العجز المتزايد في موارد المنظمة بين خيارين: هي خيار الانكماش في النشاط ليلائم الموارد، أو استمرار التوسع في النشاط لجذب الموارد بسد العجز من الوديعة.

ورغم مساعي هيئات المنظمة ومسئوليتها لتعزيز موارد المنظمة، والعتاء الكريم لمجموعة من قياداتها ذوي الفضل -وفي مقدمتهم الراحل العزيز الأستاذ جاسم القطامي وأسرته- فقد تراكم العجز، وتأكلت الوديعة، وبحلول اجتماع المنظمة في نهاية مارس/آذار ٢٠٠٩ نبهت الحسابات الختامية وتقرير أمين الصندوق إلى أن المنظمة أصبحت على مشارف ثلاثة أشهر من نفاذ مواردها. وأوصى المجلس بسلسلة من الإجراءات المحددة لجمع موارد عاجلة من جهات محددة.

ورغم الجهد المكثف الذي بذلته هيئات المنظمة ومسئولوها، لم تثمر هذه الجهود الوفاء بالمتطلبات العاجلة للمنظمة، ومع حلول شهر يوليو/تموز ٢٠٠٩ نصبت موارد المنظمة تماماً.

كان التحدي أمام المنظمة على جبهتين: حقوق العاملين في الأمانة العامة والحفاظ على مقر المنظمة من ناحية، وتحدي استمرار البقاء والنشاط من ناحية أخرى. وبادرت الأمانة العامة بوضع خطة طوارئ شملت عدة محاور:

إعادة هيكلة المنظمة على أساس تطوعي من القمة إلى القاعدة، وكان هذا يعني إنهاء خدمة ١٧ من أعضاء الأمانة الفنية والباحثين والإداريين وتسوية مستحقاتهم القانونية بالحد الأدنى الذي تقررته اللائحة المالية للمنظمة، وتعهد الأمين العام بتدبيره أيًا كانت الظروف المالية للمنظمة، وقد قبلت الغالبية العظمى من باحثي المنظمة وموظفي الأمانة العامة هذه التسوية الودية متفهمة للظروف التي تمر بها المنظمة، وتطوع ثمانية منهم للاستمرار في العمل بالمنظمة على أساس تطوعي. واستبدلت الأمانة العامة للمنظمة مفهوم التواجد في المقر بمفهوم الإدارة بالأهداف.

وانطلاقاً من نفس المفهوم تحمل أعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس الأمناء والجمعية العمومية تكلفة السفر والإقامة لحضور الاجتماعات التنظيمية للمنظمة وأنشطتها، ونجحت المنظمة في عقد كافة اجتماعاتها التنظيمية مكتملة النصاب.

وبدلاً من التفريط في مقر المنظمة بالبيع أو التأجير، وهو أحد الأفكار التي طرحت، فقد عززت الأمانة العامة الاستفادة من المقر كمركز للأنشطة والتدريب الذي يحقق أهدافها، ويوفر موارد إضافية للمنظمة، فعظمت موارد المنظمة وحافظت على المقر.

وأعدت الأمانة العامة النظر في كل أوجه إنفاقها ما عدا الصيانة، بينما ضاعفت اشتراكات العضوية، كما استبدلت استخدام مطبوعاتها في التبادل الثقافي ببيعها، في إطار تعاقد مع مركز دراسات الوحدة العربية، وكانت المفاجأة السارة أن نفذت كل المطبوعات عدا النسخ المخصصة للحفظ المستديم.

وعقدت المنظمة شراكات مع العديد من الهيئات المماثلة لتعزيز أنشطتها، بينما وظفت خبراتها البحثية، فتحقق ما وصفه الأمين العام في تقريره الختامي للجمعية العمومية للمنظمة بـ"أزمة في الموارد .. وطفرة في العطاء".

إذ تضاعف إنتاج المنظمة خلال الفترة إلى الضعف ونجحت في تنظيم مؤتمرات دولية وإقليمية، وخطت خطوات كبيرة في مجالات التدريب والبحوث وقدمت دعماً تقنياً للجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) ولجهود منظمة الايسسكو في توثيق وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتطوير عمل الايسسكو لحماية الأعيان والممتلكات الثقافية في فلسطين.

هكذا مرت السنوات العجاف، واستطاعت المنظمة أن تستعيد توازنها المالي، لكن تبقى التجربة، وهي تجربة تستحق الدراسة الواعية، فبإصرار قيادة المنظمة، وبتضحيات العاملين فيها، والذي يعني في التحليل النهائي أن العمل في مجال حقوق الإنسان رسالة وليس وظيفة، نجحت المنظمة في عبور محنتها. واستحق هؤلاء الذين قدموا التضحيات من الفريق البحثي والإداري في المنظمة أن تسجل أسماؤهم في لائحة الشرف.

المنظمة من الصمود إلى الانطلاق:

بخلاف صراع الأجيال الذي انطلق في سياق الحراك العربي وشهدت الساحة العربية الكثير من مظاهره السلبية، دعم شيوخ المنظمة العربية لحقوق الإنسان الشباب لتولي القيادة، وانتخبت الجمعية العمومية جيلاً جديداً من الشباب لمناصبها الرئيسية.

لم تتجح القيادات الشابة في نقل المنظمة من مرحلة الصمود إلى مرحلة الانطلاق فحسب، بل أحدثت نقلة نوعية في أدائها بنوعية المبادرات التي أطلقتها،

وحجم المشروعات التي انخرطت فيها، وعمق الروابط التي عززتها، ونطاق الانتشار الذي حققته.

فاتصلاً بنوعية المبادرات التي أطلقتها، عززت المنظمة العمل الميداني بإيفاد العديد من بعثات تقصي الحقائق وزيارة العديد من البلدان العربية، كما استضافت العديد من الحوارات الاجتماعية اليمينية لتقريب وجهات النظر حول تحديات المرحلة الانتقالية، وأسهمت في تقديم الدعم التقني لمراقبي الجامعة العربية في سوريا بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا، وتبنت مبادرات لدى دولتي الإمارات والكويت لتعزيز دعم إغاثة اللاجئين السوريين في بعض البلدان العربية، كما ساهمت في رعاية تأسيس "رابطة سوريات" لدعم النساء السوريات في مصر، وتضع اللمسات الأخيرة على مشروع مشترك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لدعم النساء السوريات في مصر، ونظمت اجتماعاً لمجلس أمنائها في غزة للإعراب عن تضامنها مع الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين، وإطلاق حوار مع مختلف التيارات حول سبل تجاوز الانقسام الوطني وتفعيل الوحدة الوطنية.

وانخرطت في حوارات مع الحكومات العربية في مصر وليبيا وتونس واليمن والإمارات والبحرين والكويت وفلسطين، وضخت أيضاً من المقترحات والبدائل السياسية والتشريعية التي تستند على حقوق الإنسان والمواطنة.

واتصلاً بحجم المشروعات التي انخرطت فيها المنظمة، شاركت في مشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التمكين القانوني للفقراء، ونظمت في إطاره دورات تدريبية وورشات عمل، كما أعدت في سياقها أول دليل عربي في هذا الشأن، وآخر حول العدالة الانتقالية، نظمت في سياقها العديد من ورشات العمل وأوراقاً بحثية ودراسات مقارنة للتجارب الدولية، ومشروعاً ثالثاً حول العدالة

الاجتماعية، أسست بمقتضاه مركزاً للعدالة الاجتماعية للموارد والمعلومات سوف يتم تشييده مع احتفالية المنظمة بعيدها الثلاثين.

كما انخرطت في مشروع مع منظمة الجسر حول حرية الرأي والتعبير، وآخر مع الجامعة العربية حول مشروعها لتطوير آلياتها في تعزيز احترام حقوق الإنسان، ومع المعهد العربي لحقوق الإنسان حول قضايا التهميش والوصول للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وآخر مع منظمة اليونيسكو حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية.

قراءة في مواقف المنظمة

تفاعلت المنظمة منذ تأسيسها قبل ثلاثين عاماً مع مختلف القضايا المتصلة بحقوق الإنسان على الساحة العربية، وبالطبع لا يتسع مثل هذا الحيز المحدود لتحليل مواقف المنظمة من كل هذه القضايا، وسيقتصر التناول هنا على التضاريس الرئيسية لهذه المواقف.

١ - الاحتلال الأجنبية

شغلت القضية الفلسطينية مكانة مركزية في جهد المنظمة، وقد تركزت مواقف المنظمة على تأكيد الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتمسك بقرارات الأمم المتحدة بشأن حق العودة والقدس والاستيطان، وتطبيق اتفاقيات جنيف بشأن الأسرى وحماية المدنيين لحين إنهاء الاحتلال، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال. كما حرصت أدبياتها على كشف الوجه العنصري للاحتلال الاستعماري الاستيطاني لفلسطين.

وقد فرض هذا الموقف المبدئي موقفاً نقدياً متواصلًا لاتفاقيات أوسلو وما تلاها من صيغ للتسوية المرحلية التي حرفت مرجعية التسوية عن القرارات الدولية

إلى المفاوضات.

وأعطت المنظمة اهتمامًا خاصًا لأوضاع الفلسطينيين في المهجر العربي، كما أعطت الاهتمام الواجب لحقوق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وأوجه التمييز العنصري الذي يتعرضون له. واعتبرت المنظمة الوحدة الوطنية خطأً أحمر لا يجوز المساس به تحت أي مبرر، ومناهضة أية تدخلات ترمي إلى شق الصف الفلسطيني.

أما العراق فكان محنة المنظمة وامتحنها في الوقت نفسه، كان محنة المنظمة في القمع الذي تعرض له الشعب العراقي خلال عقد الثمانينيات، وكان محنتها في الحرب الأهلية العربية التي أطلقها غزوه للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠، وكان محنتها في التتكيل الذي تعرض له خلال الحرب التي استهدفت تدميره أكثر مما استهدفت إنهاء احتلاله الكويت، وكان محنة المنظمة خلال الحصار الذي أودى بحياة أكثر من مليون مواطن عراقي معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، في واحدة من أكثر مآسي العصر، وأخيرًا كان محنتها بكارثة احتلال العراق على مذبح الأطماع الأمريكية البريطانية الصهيونية وعلى خلفية ذرائع لم يعد يابيه حتى مطلقوها بالاعتذار عن زيفها.

أما أن العراق كان امتحانًا للمنظمة، فكان ذلك في الانقسام الذي شهدته المنظمة خلال كل هذه المحن، انعكاسًا للانقسام العربي، وانعكاسًا لأيديولوجيات مكبوتة، وإيدانًا بعواصف كانت تتجمع في أفق المجتمع العربي لتصل به إلى السؤال المشين: هل كان الاحتلال الأمريكي للعراق احتلالاً أم تحريراً؟ وفي كل الأحوال فقد تمسكت المنظمة بالمبادئ التي قامت عليها، فأدانت كل الانتهاكات التي وقعت بغض النظر عن مرتكبيها، ووقفت ضد الغزو العراقي للكويت، وضد العدوان على العراق، وضد الحصار والعقوبات الاقتصادية على العراق، وضد

الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني للعراق، وكل ما ترتب عليه من نتائج. وأكدت على حق الشعب العراقي المشروع في المقاومة، وحقه الحصري في بناء مستقبله.

٢ - النزاعات الداخلية المسلحة

عاصرت المنظمة منذ نشأتها في العام ١٩٨٣ اندلاع العديد من النزاعات الداخلية المسلحة في لبنان والسودان والصومال واليمن والجزائر وفلسطين. وقد اتخذت المنظمة موقفاً ثابتاً من كل هذه النزاعات المسلحة، بالدعوة الملحة لإنهاء النزاعات المسلحة، وتوفير الإغاثة للمكوبين، والحماية للمدنيين. وإجراء مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للمشكلات في إطار وحدة التراب الوطني.

ودعت المنظمة في كل الحالات لتفادي تدويل المشكلات للحيلولة دون تفاقمها وتشجيع الجهود الإقليمية لاحتواء النزاعات في إطار جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي. وأدانت في كل الحالات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بغض النظر عن مرتكبيها، وطالبت بمحاسبة الذين يتورطون في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وسعت -كلما كان ذلك متاحاً- إلى إجراء حوارات مع أطراف النزاع أو عناصر قريبة منهم.

٣ - الإرهاب ومكافحته

لم يكن موعد المنظمة مع قضية الإرهاب في الحادي عشر من سبتمبر، بل كان سابقاً عليه بعقد كامل كانت تتعرض فيه عدة بلدان عربية لأعمال إرهابية واسعة النطاق، خاصة الجزائر ومصر.

وقد تبنت المنظمة منذ البداية موقفاً محددًا من قضية الإرهاب، يدين بالطبع أعمال الإرهاب، ولكنه يدين بالمثل الانتهاكات الجسيمة التي تقع في سياق

مكافحته، وفي مقدمتها الإعدام خارج القانون بقتل المشتبه فيهم، وأعمال التعذيب الوحشي خلال التحقيقات، وإحالة المشتبه فيهم إلى المحاكم الاستثنائية وإحالة المدنيين للقضاء العسكري، وأثبتت الوقائع اعتراف بعض المشتبه فيهم باعترافات كاذبة على أنفسهم حتى يتخلصوا من جحيم التعذيب، كما أصدرت المحاكم الاستثنائية مئات من أحكام الإعدام وفق إجراءات مبسطة وبالمخالفة لقوانين الإجراءات الجنائية.

كانت المطالبة بوقف التعذيب والمحاكمة العادلة تجد غضباً شديداً من الأجهزة الأمنية والمسؤولين السياسيين في هذه المرحلة المبكرة، وتعرضت المنظمة لاتهامات بالسعي لغل يد الأمن في مكافحة الإرهاب، اتسع نطاقها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتشمل كل منظمات حقوق الإنسان، وتصاعدت باتهامها هذه المنظمات بتشجيع الإرهاب.

وقد زادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الطين بلة، فأعمال العنف والإرهاب استفحلت، وسياق مكافحتها تخطى الإجحاف بحقوق أفراد إلى الإجحاف بحقوق الأمتين العربية والإسلامية. وأعلنت الولايات المتحدة ما أسمته "الحرب العالمية على الإرهاب" وتسابقت دول العالم في انتهاك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، تحت وطأة الصدمة، أو خشية إغضاب الولايات المتحدة التي صنفت العالم إلى حلفاء وأعداء، أو في إطار رغبة الحكومات في التحلل من قوانين تغل يديها تجاه معارضيها.

ولم تقف القوى الدولية عند التدابير الاستثنائية التي اقتضتها مواجهة الأحداث، بل قوضت العديد من الضمانات القانونية التي كافح العالم من أجل إرسائها عبر نصف قرن، وفتنت هذه التدابير وأضفت عليها شرعية زائفة من خلال التشريع، وفرضت قبولها على المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية. وتحلت

من مبادئ لا يجوز التحلل منها حتى في ظروف الحرب والنزاعات المسلحة مثل الإعدام بدون محاكمة أو العصف بشروط المحاكمة العادلة، وطرحت تفسيرات مغلوطة لقواعد أولية في القانون الإنساني الدولي بدعوى أنه لا يوجد إرهاب جيد وإرهاب سيئ وكان هناك احتلالاً جيداً واحتلالاً سيئاً.

٤ - الثورات والانتفاضات والحركات الاحتجاجية

تمر بالمجتمعات أجيال قبل أن تشهد أحداثاً كذلك التي شهدها المجتمع العربي منذ انطلاق إعصار التغيير في تونس في ديسمبر ٢٠١٠. وبغض النظر عن المسار الحرج التي تمر به هذه الثورات والانتفاضات والحركات الاحتجاجية، فإنها تطرح على المنظمة أسئلة مهمة في تقييمها لأدائها. فهل استطاعت المنظمة - كمنظمة مراقبة- أن تستشرف هذا الحرك الاجتماعي؟ وهل نجحت أن تساند دعوة التغيير السلمي، وأن تواكب مساره الحرج؟ وهل طورت من مناهج عملها للتفاعل مع مقتضيات التغيير، وتحديات المراحل الانتقالية، ودعم الإصلاح السياسي والقانوني والانتقال إلى الديمقراطية؟

الواقع أنه رغم طابع المفاجأة التي أخذها الحراك الاجتماعي شكلاً وموضوعاً، فقد نجحت المنظمة في التقاط نبض المجتمع في البلدان العربية، ونبهت إلى تحول المجتمعات في هذه البلدان من مطلب الإصلاح إلى مطلب التغيير. ويوثق ذلك تقرير المنظمة الصادر في منتصف العام ٢٠١٠.

ومنذ اللحظات الأولى لاندلاع الحراك الاجتماعي، ظلت الأمانة العامة على اتصال يومي مع مؤسساتها العضوة حيثما وجدت، وعبرت عن تضامنها الكامل مع الحراك السلمي، ومحاسبة الذين تورطوا في جرائم استخدام القوة الفائلة والمفرطة في قمعه. وبناء شبكة عريضة من تحالفات المنظمات الحقوقية لدعم النضال السلمي من أجل التغيير.

كذلك قامت الأمانة العامة بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق، وزيارات للعديد من البلدان العربية شملت تونس ومصر وليبيا واليمن وقطر والإمارات والبحرين وسوريا والكويت والأردن وقطاع غزة.

وانخرطت المنظمة في حوارات مع المسؤولين في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا والبحرين حول بعض قضايا المرحلة الانتقالية، كمثل استضافات حوارات اجتماعية حول بعض قضايا المرحلة الانتقالية في مصر واليمن.

ونظمت الأمانة العديد من الدورات التدريبية للنشطاء الليبيين والسوريين والتونسيين واليمنيين والسودانيين والمصريين والفلسطينيين والكويتيين والبحرانيين.

وتفردت المنظمة بتجربة خاصة في مصر ببعثة تقصي حقائق بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان جابت محافظات الجمهورية من أقصاها إلى أديانها، ووثقت الانتهاكات، وطالبت بمحاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك عن مسؤوليته في قتل المتظاهرين بحكم ترؤسه للمجلس الأعلى لهيئة الشرطة، أو بحكم مسؤوليته عن حماية المواطنين المصريين واتخذته صحيفة الأهرام، كبرى الصحف المصرية والعربية المنشت الرئيس لها باللون الأحمر وقد دفع هذا مكتب النائب لتوجيه الاتهام لمبارك بالقتل استنادًا إلى تقرير بعثة بعض الحقائق وحبسه احتياطياً بعد نحو أسبوعين من إعلان هذا التقرير.

٥ - حقوق الفئات الخاصة

أولت المنظمة اهتمامًا كبيرًا لقضايا الفئات الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهم. فوضعت قضية النهوض بحقوق المرأة في مقدمة اهتماماتها، وعملت على عدة محاور؛ أولها: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز الجهود الرامية لتتقية صورتها في الإعلام والمناهج الدراسية والثقافة العامة، وثانيها: مكافحة العنف ضد النساء، سواء داخل الأسرة أو داخل المجتمع أو من قبل

السلطات الرسمية، في الأنشطة الدولية والإقليمية والوطنية، وركز المحور الثالث على مظاهر العنف المزدوج ضد المرأة، وبوجه خاص على ما تتعرض له النساء في سياق النزاعات المسلحة، ومعسكرات اللجوء والعاملات المهاجرات.

كانت مهمة المنظمة أيسر في **الدعوة لحقوق الطفل**، فالحكومات العربية صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ووضع معظمها إستراتيجيات لدعم هذه الحقوق، لكن ظلت الصعوبات قائمة على أرض الواقع، فقضايا مثل "عمالة الأطفال"، و"أطفال الشوارع" و"تجنيد الأطفال" في الميليشيات التي تعج بها المنطقة، والعنف ضد الأطفال في مراكز احتجاز الجانحين تحتاج إلى أكثر من النوايا الحسنة، فبعضها خارج عن نطاق السيطرة تماماً مثل النزاعات المسلحة، وبعضها يحتاج إلى إمكانيات تفوق إمكانيات بعض الدول مثل قضايا أطفال الشوارع. وفي كل الأحوال نهت المنظمة بإلحاح إلى كل هذه القضايا، وطرحت توصيات محددة، لكن يساورها قلق عميق على مستقبل أجيال كاملة من الأطفال تعيش طفولتها تحت نير الاحتلال وجحيم النزاعات المسلحة، أو في أحزمة الفقر والعشوائيات، وما لم يتم جهد دولي وإقليمي جدي لمعالجة هذه الظاهرة، فلن تدفع المجتمعات العربية وحدها ضريبة الإجحاف.

أما مشكلات **ذوي الإعاقات** التي تأخرت الحماية الدولية لحقوقهم طويلاً، فقد تابعتها المنظمة باهتمام كبير، ولا شك أن دخول الاتفاقية الدولية الداعمة لحقوقهم حيز النفاذ، سوف يحفز جهد المنظمة في هذا الشأن.

كذلك وجهت المنظمة اهتماماً كبيراً لقضية **العمالة المهاجرة**، فالبلدان العربية إما مصدرة لهذه العمالة، أو مستقبلة لها، أو ممر لها في الهجرة غير النظامية، وفي الحالات الثلاث ثمة مشكلات عويصة تواجه هذه العمالة وإجحافات

بحقوقها. وتفضي هجرة العمالة غير النظامية إلى هلاك أعداد لا تحصى من الشباب.

وقد دعت المنظمة إلى مراجعة نظام الكفيل في البلدان الخليجية، وتطوير نظم استخدام العمالة في البلدان المستقبلية، ومد الحماية القانونية والتأمينية لعمال الخدمة المنزلية والعمال الزراعيين، كما طالبت الحكومات العربية باتخاذ خطوات جديدة نحو إيجاد حلول تنموية واجتماعية لمشكلة الهجرة غير النظامية، والدخول في مفاوضات جديدة مع الدول الصناعية للمساهمة في حل هذه المشكلة.

٦ - الحالات الفردية

لم يصرف اهتمام المنظمة بالحقوق الجماعية، اهتمامها بالحالات الفردية، وتابعت بانتظام الشكاوى الفردية التي ترددها، أو تلك التي تصل إلى علمها، وراجعت الحكومات أو الهيئات المختصة بشأنها، وقامت بنشرها وفقاً للقواعد المنصوص عليها في نظامها الداخلي. كما أسست نظاماً للتوثيق والمتابعة. وحرصت على تحليل مضمون الشكاوى التي ترد إليها لرصد الظواهر النمطية والتفاعل معها.

لقيت جهود المنظمة في هذا الشأن استجابة من جانب الحكومات في بعض الأحيان، من بينها تخفيف عقوبات الإعدام في عدة قضايا سياسية، أو الإفراج عن العديد من الأشخاص في قضايا احتجاج غير قانوني، أو إعادة التحقيق في قضايا تعذيب، أو فتح تحقيقات في قضايا اغتصاب نساء وأطفال، أو ملاحقة أفراد في جرائم حرب، بينما واجهت تعنتاً في قضايا أخرى، أو تم تجاهل شكاوي الضحايا أو جري إنكار الوقائع، أو بلغت المنظمة بإيضاحات ينطبق عليها صفة "عذر أفتح من ذنب".

وخاضت المنظمة مواجهات قانونية وقضائية وإعلامية حول قضايا فردية تشكل نمطاً خطيراً من الانتهاك، أو تمثل ظاهرة. كان أبرزها قضية اختفاء منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا الأسبق، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

ففي أعقاب حضور الأستاذ الكيخيا اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة في ديسمبر ١٩٩٣، مد إقامته في القاهرة لمقابلة بعض أفراد أسرته وأصدقائه المقيمين في مصر، ولكن فوجئت المنظمة بإخطار من أسرته في ليلة الحادي عشر من ديسمبر ١٩٩٣ عن تغيبه عن لقاء عائلي أثار قلقهم، فبادرت المنظمة بالبحث عنه، وطافت المستشفيات والمشارح، وأبلغت السلطات الأمنية بغيباه دون جدوى، هكذا اختفى الكيخيا، وأصبح أثراً بعد عين. ومنذ ذلك الوقت أصبح إجلاء مصير الكيخيا وقضية المختفين قضية المنظمة الأولى. وتحركت المنظمة على عدة مستويات شملت:

* إقامة عدة دعاوى قضائية ضد وزير الداخلية - بصفته - لتقصيره في حماية أفراد في ولاية الدولة، والمطالبة بتحقيق مشترك بين مصر التي اختفى على أراضيها وليبيا التي يحمل جنسيتها تشارك فيه المنظمة العربية لحقوق الإنسان كمرآة.

* إعداد تقارير موسعة عن حالات الاختفاء القسري، وتنظيم مؤتمر في بيروت، التقت فيه عشرات من أسر المختفين في المنطقة للتعرف على ملابس الحالات المماثلة.

* إجراء تحقيق مستقل من جانب المنظمة جندت له كل طاقاتها لإجلاء مصير الكيخيا، وتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق حول القضية، نجحت في

التوصل إلى حقائق مهمة عن اختطافه بمعرفة النظام الليبي السابق، لكن كان يعوزها الأدلة المادية.

*إصدار كتاب وثائقي بعنوان "منصور الكيخيا" مسافر بلا وداع: "وثائق وشهادات حول جريمة اختفاء منصور الكيخيا".

ظلت المنظمة تتابع قضية منصور الكيخيا بدأب على مدار عقدين من الزمان، وما أن سقط نظام العقيد القذافي أرسلت المنظمة وفداً إلى ليبيا للتعرف على مصير الكيخيا قابل وزير العدل وعدداً من المسؤولين، لكن لم يحدث تقدم في إجلاء مصير الكيخيا إلا بسقوط عبد الله السنوسي رئيس المخابرات في أيدي الثوار والتحقيق معه من جانب النيابة الليبية. وتم تحليل الحمض النووي، وإعادة دفنه في مراسم لائقة شارك فيها كل قيادات الدولة، ووفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ضم الأستاذ محمد فائق أمينها العام الأسبق، والأستاذ علاء شلبي أمينها العام الحالي. كما استكملت النيابة العامة تحقيقاتها بالاستماع لشهادات أعضاء المنظمة الذين تابعوا ملف الكيخيا.

وبقدر ما تعبر قضية منصور الكيخيا منذ اختفائه في ديسمبر ١٩٩٣، وحتى إعادة دفنه في نوفمبر ٢٠١٢ عن جسامه نمط الجرائم التي كانت ترتكب من جانب حكم استبدادي تجاه معارضيه السياسيين، فإنها تعني أيضاً أنه لا يضيع حق وراءه مطالب، كما تعني أيضاً قيمة الإصرار في ملاحقة الجناة، وتعني كذلك للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واجباً متجدداً في مكافحة هذه الظاهرة البغيضة ومساءلة مرتكبيها.

٧- مفاهيم حقوق الإنسان

لم يقتصر دور المنظمة على مراقبة أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان، والتدخل لدى هذه الحكومات للانتصاف للذين تتعرض حقوقهم

للانتهاك، والمساهمة في نشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان، بل شاركت في تطوير مفاهيم الحقوق ذاتها ومواجهة محاولات الانحراف فيها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكذا تعزيز الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ومن بينها المحكمة الجنائية الدولية. وكان أبرز مساهماتها في هذا الصدد المشاركة مع الحركة العالمية لحقوق الإنسان في تعزيز مبدأ عالمية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة والتراتب، وتأكيد ارتباطها بالتنمية والديمقراطية، كما ساهمت بجدد خاص في دمج مفهوم التنمية في حقوق الإنسان. وتحفظت على مبدأ التدخل الدولي الإنساني. وعارضت مبدأ المشروطة الدولية بربط المعونات الدولية بسجل حقوق الإنسان في سياق الانتقائية وازدواجية المعايير السائدة في المجتمع الدولي.

خاتمة:

عندما تأسست المنظمة في العام ١٩٨٣، كان كثيرون ينظرون في ساعاتهم، فكم ستصمد هذه المنظمة التي تسبح ضد التيار؟ لكن بإصرار أعضائها، وتضحياتهم، وبفضل دعم المجتمع، شارك في جمعيتها العمومية السابعة في العام ٢٠٠٨ ممثلون لاثنتين وعشرين تجمعاً بين أفرع ومؤسسات عضوة وجماعات قُطرية من أكثر من أربعة عشر بلداً عربياً وثلاث دول أوروبية. وهو مؤشر صحي حتى وإن لم يرق لطموحات المنظمة في الانتشار في كافة البلدان العربية بعد. يظل الإنجاز الحقيقي لأي منظمة لحقوق الإنسان، وليس المنظمة العربية وحدها، هو تضيق منافذ الانتهاكات، وتوسيع نطاق الحريات، فيهذين المعيارين وحدهما، يمكن أن نصل إلى تحليل منصف للأداء. وبحسب للمنظمة العربية لحقوق الإنسان نصيب في الاجتهادين، فالمنظمة نجحت في أن تفرض خطاب حقوق الإنسان على الحكومات والمجتمعات العربية على السواء. حتى أصبح خطاب حقوق الإنسان فريضة سياسية للذين يؤمنون

بحقوق الإنسان أو حتى الذين يتفادون عواقب تجاهلها. ونجحت في إثارة وعي الجمهور بحقوقه، وبغير هذا الوعي تظل الحقوق التي تكفلها الدساتير والقوانين والمعايير الدولية مجرد نصوص جامدة خالية من الحياة. ونجحت في أن تكشف عورات القوانين والتشريعات العربية المقيدة للحريات، وأن تبلور المطالب السياسية والاجتماعية الرامية لتصويبها لتعزيز الحقوق وإشاعة الحريات. وجادلت الحجج والذرائع التي تبرر الانتهاكات بدعوى الأمن والاستقرار، ووضعت الحقائق التي تميز بين الاستقرار والجمود، أمام مجتمعاتها، ودللت على أن الحريات تدعم الأمن والاستقرار ولا تقوضهما.

وكانت المنظمة صادقة مع مجتمعاتها، بقدر ما كانت صادقة مع حكوماتها، وأجرت نقدًا صادقًا لأوجه الانتهاكات التي يمارسها المجتمع ضد النساء وغيرهن من المهمشين، وأزالت الغشاوة عن كثير من الممارسات التي كانت قد تحولت، بالاعتیاد والتراكم، إلى قيم مقبولة للمجتمع. وهذا أسوأ ما قد تواجهه المجتمعات.

* * *

لائحة الشرف

في لمسة وفاء واجبة كرمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أربعين شخصية من المؤسسين والرواد الأوائل عرفاناً وتقديراً لعطائهم في مناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها، وتواصل المنظمة في مناسبة عيدها الثلاثين تكريم مجموعة من الشخصيات التي واصلت جهودها وعطائها في دعم المنظمة أدبياً ومادياً بشكل متواصل حتى الآن.

وتشمل هذه القائمة كلاً من السيدات والسادة (مرتبين هجائياً) :

- (١) الدكتور أمين مكي مدني، عضو مجلس أمناء المنظمة ورئيس مجلس أمنائها السابق، ورئيس الكونفدرالية السودانية لحقوق الإنسان.
- (٢) اسم العزيز الراحل الأستاذ جاسم القطامي، الرئيس السابق لمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر والرئيس السابق للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان.
- (٣) الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
- (٤) الأستاذ راجي الصوراني، رئيس مجلس أمناء المنظمة، ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- (٥) الدكتورة سعاد الصباح، عضو اللجنة التنفيذية السابقة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- (٦) الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، النائب الأسبق لرئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ورئيس وزراء المملكة المغربية الأسبق.
- (٧) الأستاذ عبد الغفار حسين عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان.

(٨) الأستاذ **محسن عوض** أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأسبق، وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان.

(٩) الأستاذ **محمد فائق**، أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأسبق، ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

(١٠) اسم العزيز الراحل الأستاذ **منصور الكيخيا**، عضو مجلس الأمناء الأسبق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ووزير خارجية ليبيا الأسبق الذي اختطف في أعقاب حضوره الجمعية العمومية للمنظمة في ديسمبر ١٩٩٣. وتم إجلاء مصيره في نوفمبر ٢٠١٢.

(١١) الدكتور **يحيى الجمل**، عضو مجلس الأمناء الأسبق والفقير الدستوري، ونائب رئيس الوزراء الأسبق.

وقد وضع الأمين العام لائحة شرف بأسماء زميلاته وزميلاته من الأمانة العامة الذين تطوعوا بجهدهم خلال الأزمة المالية التي مرت بها المنظمة وساندوها حتى تجاوزتها (مرتين هجائياً):

(١) أ. إسلام أبو العينين، محام وباحث، ويشغل حالياً مدير البرامج بالمنظمة.

(٢) أ. سامي زكريا، يشغل حالياً مدير وحدة تكنولوجيا المعلومات.

(٣) أ. سيد حسين، يشغل حالياً وظيفة موظف تنفيذي بالأمانة العامة.

(٤) أ. فاطمة فرغلي، محاسبة، وتشغل حالياً وظيفة المدير المالي بالأمانة العامة.

(٥) أ. محمد راضي، باحث، ويشغل حالياً منصب المدير التنفيذي للمنظمة.

(٦) أ. معتز بالله عثمان، محام وباحث، ويشغل حالياً منصب مساعد أمين عام المنظمة.

(٧) أ. هايدي علي، باحثة بالأمانة العامة، وتشغل حالياً منصب كبير الباحثين.

لائحة المكرمين في العيد الفضي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
(مرتبين هجائياً، مع حفظ الألقاب)

فلسطين	أحمد صدقي الدجاني
العراق	أديب الجادر
فلسطين	أسعد عبد الرحمن
السودان	الصادق المهدي
السودان	أمين مكي مدني
سوريا	برهان غليون
الكويت	جاسم القطامي
لبنان	جوزف مغيزل
العراق	حسين جميل
فلسطين	حيدر عبد الشافي
العراق	خير الدين حسيب
فلسطين	سامي العلمي
الكويت	سعاد الصباح
مصر	سعد الدين إبراهيم
الأردن	سليمان الحديدي
مصر	صلاح الدين حافظ
السعودية	طلال بن عبد العزيز
مصر	عادل عيد
المغرب	عبد الرحمن اليوسفي
اليمن	عبد العزيز السقاف
الكويت	عبد الله النفيسي
فلسطين	عبد المحسن القطان
تونس	عبد الوهاب الباهي
المغرب	على أو مليل
السودان	فاروق أبو عيسى

مصر
مصر
الأردن
تونس
اليمن
السودان
المغرب
فلسطين
الأردن
ليبيا
فلسطين
مصر
مصر
الجزائر
مصر

فتحي رضوان
كامل زهيري
ليلي شرف
محمد حسيب بن عمار
محمد عبد الملك المتوكل
محمد عمر بشير
محمد كرم
مفلح أبو سويرح
منذر عنبتاوي
منصور الكبخيا
ناجي علوش
نادر فرجاتي
يحيى الجمل
يوسف فتح الله
محمد فائق

من إصدارات المنظمة العربية لحقوق الإنسان

* دليل التمكين القانوني للفقراء , معارف وخبرات : المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي , محسن عوض وعلاء شلبي و معتز بالله عثمان , ٢٠١٣ (تحت الطبع) .

* العدالة الانتقالية في العالم العربي: أعمال المنتدى الإقليمي حول العدالة الانتقالية , الذي عقد في القاهرة في مايو/أيار ٢٠١٣ , تحرير هايدي علي (تحت الطبع).

* حقوقك في دستورك : المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان , محمود قنديل , ديسمبر/كانون أول ٢٠١٣ .

* التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي - أعمال الندوة الدولية التي عقدت في جامعة الدول العربية في مايو/أيار ٢٠١٣ , جامعة الدول العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو العالمية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، تحرير محسن عوض ود.كرم خميس ديسمبر ٢٠١٣ .

* مشهد التغيير في الوطن العربي , ثلاثون شهراً من الإعمار : عدد خاص من التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المنظمة , يونيو/حزيران ٢٠١٣ .

* ثورة جيل .. ألتراس (حول مذبحة إستاذ بور سعيد التي راح ضحيتها ٧٣ شاب)، د.كرم خميس , ٢٠١٢ .

<http://www.aohr.net/?p=2279>

* الدستور: الحالة المصرية (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة) د.عماد الفقي , ٢٠١٢ , <http://www.aohr.net/?p=2113>

* قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي : المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان , محسن عوض , ٢٠١٢ .

* مكافحة التهميش وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : دراسة مسحية ٢٠١٢ , إعداد هايدي الطيب و إسلام أبو العينين , تحرير د.عصام يونس .

* عقوبة الإعدام في التشريع المصري تأصيلاً وتحليلاً : د.عماد الفقي, ٢٠١١ (صدرت منع طبعتان)

<http://www.aohr.net/?p=1119>

* المنظمة العربية لحقوق الإنسان: مسيرة خمسة وعشرين عاماً: محسن عوض , ٢٠١١ .

<http://www.aohr.net/?p=987>

* مسار مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في السياقين الدولي والعربي: مجموعة مؤلفين , تحرير محسن عوض , ٢٠١١ .

<http://www.aohr.net/?p=566>

* من أجل سلام دارفور: محسن عوض وعلاء شلبي, ٢٠١١ (صادر باللغتين العربية والإنجليزية).

<http://www.aohr.net/?p=499>

* اعرف حقوقك الانتخابية: محمود قنديل وعلاء قاعود وعلاء شلبي , ٢٠١١ .

<http://www.aohr.net/?p=438>

* الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي من الإصلاح التدريجي إلى الفعل الثوري : ٢٠١١ .

* دراسة حول الروابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتمكين القانوني للفقراء في العالم العربي: مجموعة باحثين , محسن عوض ٢٠١٠ , (صادر باللغتين العربية والإنجليزية).

* استراتيجيات التربية على حقوق الإنسان في المنطقة العربية : محسن عوض , ٢٠٠٩ .

* الدليل العربي حول التنمية وحقوق الإنسان : مجموعة مؤلفين , محسن عوض , ٢٠٠٥ .

* المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح : المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان , ممدوح سالم , يونيو ٢٠٠٤ .

<http://www.aohr.net/?p=786>

* الطريق إلى الديمقراطية : كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د.نيفين مسعد , مارس/آذار ٢٠٠٤

* حقوق المرأة : أعمال الندوة الإقليمية حول سبل تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة , المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان , تحرير د.نيفين مسعد , يناير ٢٠٠٤ .

<http://www.aohr.net/?p=770>

* الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي : المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , تحرير ممدوح سالم , ٢٠٠٣ .

<http://www.aohr.net/?p=782>

* الإعلام وحقوق الإنسان : المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المفوضية السامية لحقوق الإنسان , تحرير علاء شلبي , يناير ٢٠٠٣ .

<http://www.aohr.net/?p=775>

* الانتفاضة الفلسطينية وقضاياها : كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د. نيفين مسعد , ٢٠٠٣ .

* المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب : كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د. نيفين مسعد , ٢٠٠١ .

* مستقبل الدولة في الوطن العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين وأثره على حقوق الإنسان: كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة باحثين , د. نيفين مسعد , سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ .

* المحكمة الجنائية الدولية: كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د. نيفين مسعد , سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ .

* الجمعيات الأهلية: كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د. نيفين مسعد , ١٩٩٩ .

* منصور الكيخيا , مسافر بلا وداع: وثائق وشهادات (حول جريمة اختفاء منصور الكيخيا) , محسن عوض , ١٩٩٩ .

* حقوق الإنسان والتنمية (أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية): المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي , ١٩٩٩ .

* قضايا الهجرة والمهاجرين من منظور مقارن: كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د. نيفين مسعد , ١٩٩٨ .

- * الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: كتاب غير دوري صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان , مجموعة مؤلفين , د.نيفين مسعد , ١٩٩٧ .
- * ظاهرة الاختفاء القسري في الوطن العربي (منصور الكيخيا _ دراسة حالة): محسن عوض , ١٩٩٤ .
- * المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان: قراءة في وثائق المؤتمر , كتاب غير دوري للمنظمة العربية لحقوق الإنسان , ١٩٩٣ .
- * الكاريكاتير وحقوق الإنسان: المنظمة العربية لحقوق الإنسان واليونسكو وجمعية الكاريكاتير المصرية , ديسمبر ١٩٨٨ .